



بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

ورقة عمل مقدمة الى
اللقاء التنسيقي السادس
للائتلاف الفلسطيني لحق العودة
هولندا، تشرين ثاني 2005

حقوق اللاجئين في سياق حل الدولتين-الدولة الواحدة

حقوق اللاجئين ملزمة لكل الدول

اكتسب حق العودة الى الديار الاصلية مع حلول عام 1948 صفة عرفية في القانون الدولي. والمعايير العرفية ملزمة قانونا "لكل الدول"، وبالتالي فان الدول ملزمة قانونا باتباع القواعد التي تقننها هذه المعايير. وكما هو معروف، فقد أعادت الأمم المتحدة تأكيد وضعية حق العودة باعتباره معيارا عرفيا ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين في قرار الجمعية العامة رقم 194. ولكون إسرائيل هي "دولة المنشأ" الوحيدة للاجئين الفلسطينيين، فإنها بالتالي الدولة الوحيدة التي يقع عليها الواجب الملزم وفق القانون الدولي في قبول عودة لاجئي عام 1948 الفلسطينيين. وفي الحالة الأخيرة، فإن واجب دولة المنشأ بموجب القانون الدولي قبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني هو واجب أشد وأقوى. وثمنع بشدة أية سياسة حكومية تسعى إلى منع العودة الطوعية للأشخاص المهجرين.

واعتمادا على ما ورد، فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون أول 1948 باعتباره إطارا للحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يخلق حقوقا ومعايير جديدة. على العموم، فإن القرار قد حدد ثلاثة حقوق أساسية للاجئين يجب أن يمارسوها بموجب القانون الدولي، هي العودة الى الديار واستعادة الممتلكات والتعويض. كما يحق للاجئين الذين يختاروا عدم العودة ان يتم توظيفهم وان يتم تعويضهم عن خسائرهم. ويشير اشتراط الجمعية العمومية دخول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بتنفيذها قرار 194 بوضوح، إلى أن الجمعية اعتبرت إسرائيل ملزمة تماما بضمان التنفيذ الكامل "لحق العودة" للاجئين الفلسطينيين. وقد أعادت الجمعية العمومية تأكيد قرار 194 سنويا دون نقصان، منذ إصداره في عام 1948.

وينطبق القانون الخاص بتوارث الدول (The Law of State Succession) على أية حالة تخلف فيها دولة (دولة خلف) دولة سابقة (دولة سلف) في الإدارة الدولية لمنطقة جغرافية. وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين، فان الدولة السلف كانت هي دولة فلسطين "الجينية"، التي شكل الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب القانون الدولي بالنسبة لها "وصيا" وخلفته جزئيا دولة إسرائيل. وعندما تمر منطقة بتغيير السيادة فيها، فان القانون الخاص بتوارث الدول يتطلب منح السكان العاديين في المنطقة الجغرافية، الذين يقعون تحت السيادة الجديدة جنسية الدولة الجديدة. إضافة إلى ذلك، فان هذه القاعدة تنطبق بغض النظر عما إذا كان السكان العاديون في المنطقة المعينة المتأثرون بذلك موجودين فعليا في المنطقة التي حدث فيها تغيير السيادة في تاريخ حدوثه أم لا. وتمثل هذه القاعدة معيارا عرفيا للقانون الدولي وهي ملزمة لكل الدول.

المادة 14 (2) من مواد جنسية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بخلافة دولة لدولة أخرى التي صاغتها لجنة القانون الدولي وتبينتها حرفيا الجمعية العمومية، تحدد بشكل خاص حق العودة في القانون الخاص بتوارث الدول لكل الأشخاص العاديين لمنطقة يجري فيها تغيير للسيادة. هناك ثلاث نواح من المادة 14 مهمة في توضيح القواعد الخاصة بالالتزام الإجمالي للدولة الخلف (إسرائيل) في تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين في هذا السياق الخاص بتوارث الدول. أولا: مسألة الجنسية لا محل لها (ليست عنصرا مطلوبا)، بالنسبة لحصول السكان العاديين على حق العودة إلى منطقة جغرافية يجري تغيير للسيادة فيها. ثانيا: المادة 14 (2) من حق العودة تنطبق باصطلاحاتها الواضحة على كل السكان العاديين لمنطقة معينة يجري فيها تغيير للسيادة حتى لو كانوا فعليا خارج المنطقة الجغرافية المعينة في التاريخ الفعلي لحلول دولة محل الدولة الأخرى، ثالثا: إن تنفيذ المادة 14 (2) هو إجباري لكل الدول الخلف كما هو مشار من خلال استخدام كلمة

(تكون) في المادة 14 (2)، كما تكرر المادة 5 قاعدة المادة 14 (2) وبموجب هذه القواعد فإنه لا يمكن دحض الافتراض بأن السكان العاديين في منطقة ما تمر بتغيير سيادة سيحصلون على جنسية الدولة الخلف، إلا من خلال إجراءات للجنسية تكون هي نفسها منسجمة مع القانون الدولي.

هناك مادتان أخريان من المواد الخاصة بالجنسية، ملائمتان إلى حد كبير لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهما المادة 15 التي تحظر على الحكومات ممارسة التمييز عند منح الجنسية، والثانية هي المادة 16 التي تتطلب توفير ضمانات قانونية ملائمة عند التقرير في شأن الجنسية. لقد انتهكت إسرائيل المادة 15 من خلال صياغة قانون الجنسية لعام 1952 "لغير اليهود"، بطريقة تؤدي إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من الجنسية بشكل فعال، وتسمح في الوقت نفسه لليهود من أي مكان في العالم بالحصول على "الجنسية"، من خلال نصوص قانون العودة الإسرائيلي الخاص بعودة اليهود التي هي أكثر سخاء وكرماً. كما انتهكت إسرائيل المادة 16 من خلال عدم قيامها بالسماح للاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل ثانية، وحرمانهم بالتالي من فرصة أساسية لإسماع صوتهم في محكمة قانونية، والظعن في شرعية قانون الجنسية لعام 1952- وخاصة بموجب القانون الدولي..

إن واجب تطبيق حق العودة للفرد بموجب قانون الجنسية، هو التزام على كل دولة تجاه الدول الأخرى كلها. وتقول القاعدة هنا بأن الدول مطالبة بأن تعيد إدخال مواطنيها (أي السماح بممارسة حقهم في العودة)، بمن فيهم المهجرون مؤقتاً في حالة حلول دولة محل دولة أخرى، لأن رفض ذلك قد يفرض على دولة أخرى التزاماً ينجم عن ذلك، ويتمثل في استقبال أو إيواء الشخص المرفوض. ويعرف هذا المبدأ "بقاعدة إعادة الدخول". وتستند القاعدة إلى المقدمة المنطقية القائلة بأنه من غير المسموح للدولة أن تختار رفض قبول مواطن من مواطنيها، أو تركه "مقطوعاً" خارج حدودها برفض السماح بادخاله، لأن مثل هذا العمل قد يفرض عبئاً مماثلاً غير مقبول على دولة (متلقية) أخرى لقبول الفرد "المقطوع". وبموجب القانون الدولي لا يمكن للدول أن تنقل على بعضها بهذه الطريقة..

حقوق اللاجئين والطابع اليهودي لإسرائيل

من بين الادعاءات الصهيونية التي يجري التركيز عليها والأكثر تردداً ضد حق العودة، الموقف الصهيوني القائل بأن لإسرائيل الحق في أن تكون دولة يهودية. وغالباً ما يجري طرح هذا الموقف من خلال إظهار مخاوف إسرائيل الديموغرافية الخاصة بالحفاظ على أغلبية يهودية. وأحياناً باعتباره "حق إسرائيل في الوجود"، وربطه بالادعاء بأن الفلسطينيين يركزون على حقهم في العودة، منطلقين في ذلك من رغبتهم في إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية، لا من رغبتهم في تحقيق العدالة لأنفسهم. ولا يشكل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في حد ذاته، تحدياً لسيادة إسرائيل باعتبارها دولة. فكما تغير التكوين السكاني لدول أخرى عبر التاريخ، يمكن أن يتغير التكوين السكاني لإسرائيل. وبالمثل، فإن عودة اللاجئين لا تشكل تحدياً لقدرة اليهود على العيش في إسرائيل. إلا أن العودة الفلسطينية قد تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل إيجاد "أغلبية يهودية مسيطرة". فالموضوع هنا إذن، هو الطابع السكاني اليهودي وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها.

إن حق تقرير المصير اليهودي لا يعني بالضرورة أن يكون من خلال دولة يهودية قائمة على أنقاض حقوق سكان آخرين، إذ بإمكان اليهود تحقيق ذلك بالمشاركة مع غير اليهود في دولة يتساوى فيها المواطنون جميعاً (أساس حل الدولة الواحدة). وحيث أن تقرير المصير هو الأساس حق ضد السيطرة الخارجية، فإن إنهاء السيطرة اليهودية على الفلسطينيين في إسرائيل،

لن ينقص من حق اليهود في تقرير المصير مثلاً. وحتى لو كان من الممكن أن يتعرض تقرير المصير اليهودي للخطر بسبب عودة اللاجئين، فإنه لا يوجد أساس قانوني يمكن أن يجعله يفوق الحقوق الفلسطينية، فبموجب القانون الدولي، يقصد من تقرير المصير تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى وليس إنكارها.

إن تحديد تقرير المصير بموجب العرق والدين لا بحسب المنطقة، يجعل الناس محتاجين إلى منطقة يكونون فيها مسيطرين بما يكفي لتشكيل دولة، دون انتهاك المبادئ الديمقراطية الأساسية لأناس آخرين. لقد كانت إمكانية تحقيق الاستقلال اليهودي بدون انتهاك لحقوق الفلسطينيين العرب مهمة غير ممكنة، بسبب أن اليهود كانوا أقلية في فلسطين حتى عام 1948. وكان الترانسفير أيضاً حاضراً في التفكير الصهيوني بشكل بارز. ومع ذلك، وحتى لو سمح القانون الدولي في حالات نادرة بتخطيط حدود إقليمية جديدة، فإن تقرير المصير ليس على الإطلاق إجازة لتغيير التركيبة السكانية في منطقة معينة بشكل مصطنع، أو لإعطاء امتياز لحقوق مجتمع ما على حساب مجتمع آخر. ولا يوجد أي بند يجعل تقرير المصير أعلى مرتبة من حقوق أخرى.

لقد كان المجتمع الدولي باستمرار غير راغب في الموافقة على أي نقل (ترانسفير) للسكان، من أجل التوصل إلى التقسيم الإقليمي في فلسطين. ففي عالم 1937، أشارت "لجنة بيل" إلى أنها فهمت بداية بأن التقسيم قد يشمل نقلاً للسكان، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح تماماً. كما أن عصبة الأمم أعلنت فلسطين بكاملها دولة مستقلة مؤقتاً عام 1919، لا منطقة يمكن تقسيمها وفق خطوط عرقية، وقد اعترفت لهذا السبب بسيادة الشعب الفلسطيني. وبحلول عام 1948، تم تثبيت الإبعاد القسري بوضوح على أنه جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

إن إجازة إقامة وطن قومي يهودي لم يكن بمثابة حق لتشكيل دولة يسيطر عليها اليهود على حساب الجماعات الأخرى. الإجازة شبه القانونية الوحيدة لفصل إسرائيل عن فلسطين كانت في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة (القرار 181) في 1947. ولو كان نقل (ترانسفير) السكان عملاً شرعياً في عام 1947، لقامت الجمعية العامة بإدراج تبادل السكان في توصيتها الخاصة بالتقسيم، كما جرى في تقسيم الهند وباكستان. إلا أن الجمعية العامة بدل ذلك، أوصلت للعرب في الدولة اليهودية المقترحة، بمساواة وحقوق مدنية وسياسية كاملة. لقد كان القرار 181 واضحاً جداً بالنسبة لحقوق الأقليات. فعلى الرغم من أن خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة، كانت ستسمح للعرب الفلسطينيين في إسرائيل أن يغيروا ولاءهم طواعية للدولة العربية، إلا أن القاعدة التي لم تذكر هي أن العرب في الدولة اليهودية يظلون فيها مواطنين متساوين. فكل إنسان غير يهودي في الدولة اليهودية (الفلسطينيون مثلاً)، كان سيحق له الحصول على المواطنة في الدولة اليهودية، والشيء نفسه انطبق على اليهود في الدولة العربية. وقد نص القرار على أن المواطنين الفلسطينيين جميعهم "يصبحون مواطنين في الدولة التي يسكنون فيها ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية كاملة".

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يتأقلم مع الظروف المتغيرة، إذ يمكن لدول جديدة أن تحصل على شرعية دولية، من خلال مجرد وجودها باعتبارها وحدات سياسية ذات سيادة تحكم سكانا دائمين ولها قاعدة إقليمية. ويمكن للدول أن تحصل على ذلك من خلال مبدأ تقرير المصير، كما تقول إسرائيل بأنها فعلت عام 1948. إلا أن القانون الدولي يجيز الاعتراف بدول جديدة بحكم الأمر الواقع وليس فقط بحكم القانون. ولذلك ومع أن جزءاً كبيراً من المجتمع الدولي (بما في ذلك الأمم المتحدة) لم توافق صراحة على الطريقة التي أقيمت بها إسرائيل، إلا أن إسرائيل حصلت على "الشرعية" مع الوقت.

كما اكتسب مفهوم تقسيم فلسطين إلى دولتين شرعية قانونية أيضاً. ففي عام 2003، أقر مجلس الأمن صراحة مفهوم تقسيم فلسطين التاريخية باعتبار ذلك حلاً أخيراً للصراع. فقد دعا القرار

رقم 1515 الصادر في 19 تشرين الثاني عام 2003، الأطراف جميعاً إلى تنفيذ خطة "خارطة الطريق لتحقيق حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس إقامة دولتين دائمتين". لقد أقر القرار 1515 تحديداً "رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن".

إن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديداً، هما مسألتان منفصلتان. فقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديداً، ولا تذكر خطة خارطة الطريق شيئاً عن الهوية الإثنية والدينية لأي من الدولتين. ولو افترضنا شرعية تقسيم فلسطين عام 1947، أو حل الدولتين اليوم، فستظل هناك مسألة ما إذا كان تقرير المصير اليهودي يتطلب تجانساً عرقياً كاملاً، أي أغلبية يهودية مهيمنة. فالأمر يختلف عند أخذ المكونات السكانية بالحسبان لتعريف "شعب" ما لغرض تقرير المصير، عنه إذا ما كنا ننظر إلى المكونات السكانية وحسب. فتوصية الأمم المتحدة للتقسيم كانت إقليمية أساساً، ولكنها استخدمت العرق دليلاً عند تحديد المنطقة. فعندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم عام 1947، ما كان ليكون في الدولة "اليهودية" سوى أغلبية يهودية بسيطة. وقد أقرت الأمم المتحدة الطبيعة اليهودية لهذه الدولة، من خلال التوصية فقط بحدود تكون فيها أغلبية يهودية ضئيلة، وتوفير "تسهيلات لهجرة رئيسية". وبموجب القرار، فإنه ما كان من الممكن إنشاء، أو تعزيز الطابع اليهودي للدولة، أو الحفاظ عليه، من خلال التضييق بالحقوق العربية.

حق العودة وتقرير المصير الفلسطيني

يظل حق العودة للاجئين الفلسطينيين شرطاً أساسياً لتطبيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير الذي اعترفت به عصابة الأمم منذ العام 1919 كما هو وارد في ميثاقها وتنص المادة 22 من ميثاق عصابة الأمم المتحدة على أنه: "من الممكن وضع عدد من التجمعات التي تبعت سابقاً إلى الإمبراطورية التركية والتي بلغت مرحلة من تطور كينونتها كأهم مستقلة تحت الوصاية والإدارة بشكل مؤقت حتى يحين الوقت الذي يمكنها الوقوف لوحدها".

وقد أعادت الأمم المتحدة من خلال قرار الجمعية العامة رقم 3236 الصادر في 22 تشرين الثاني 1974 مثلاً التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حيث نص القرار على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً: (أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي. (ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين. وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم".

وقد جاء ترتيب الحقوق الفلسطينية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة في بنود ومواثيق منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني على مدار عقود على نحو كانت العودة فيه متقدمة، ثم تقرير المصير، ثم إقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني. فالعودة هنا تسبق حق تقرير المصير وقيام الدولة.

فلسطين-إسرائيل: الوضع الراهن

لقد أثبتت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة المليئة بالأحداث المتسارعة مرة أخرى لعموم الشعب الفلسطيني وبالذليل القاطع أن محور تعاملها مع كل قطاعاته التي أفرزتها نكبة فلسطين في العام 1948 ظل مرهوناً بمنطق لعبة مجموع الصفر (Zero Sum Game). إذ طالما اعتبرت إسرائيل قضية فلسطين وشعبها الأصل مسألة وجودية، فيما اعتبرت "مكاسب" الفلسطينيين

خسائر مباشرة وأكيدة لها، محولة بذلك الحقوق الفلسطينية الى سياسة إغراق وتدمير. وفي المحصلة، ظلت إسرائيل تنظر الى قطاعات الشعب الفلسطيني من منطلق التهديد الوجودي مكرسة في ذات الوقت تعبير أصبح يمثل القاعدة المثلى في التعامل مع الفلسطينيين: "أرض أكثر وعرب أقل". ويساق الأمر، بعد أن حملت السنوات الأخيرة النبا الأكد بجلاء مخططاتها الإحلالية بشأن الضفة الغربية المحتلة والتي طالما شكلت الأساس المادي لحل الدولتين، مثيرة بذلك الكثير من التساؤلات حول "جديتها" في تحقيق "التقسيم الإقليمي" لفلسطين الذي قام على اساسه إتفاق أوسلو. وبذلك، يكون قد اكتمل مشهد الرفض الاسرائيلي لحقوق الفلسطينيين جميعا؛ في داخل اسرائيل، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفي الشتات.

لقد ظلت المواطنة الممنوحة للفلسطينيين داخل إسرائيل، ومنهم المهجرين في الداخل، بعيدة جدا عن منافسة الطابع اليهودي لإسرائيل التي لم تمنحهم صفة "الأقلية القومية" ولم تتعامل يوما معهم كجماعة قومية. علاوة على ذلك، فقد كان التمييز العنصري بحقهم حاضرا في مجمل مناحي الحياة باعترافات المسؤولين اليهود الاسرائيليين أنفسهم. غير أن السنوات الخمس الأخيرة، كانت قد شهدت حملة منهجية واسعة النطاق ترمي الى نزع شرعية مواظنتهم المحدودة أصلا.

يتجلى التحدي الأكثر خطورة في هذا السياق في عودة فكرة الترانسفير بقوة كأجندة عملية ضمن الخطاب السياسي الاسرائيلي في مجمل التعامل مع المواطنين الفلسطينيين. فقد أشار استطلاع للرأي في تشرين أول من عام 2000 (ترافق مع أحداث هبة أكتوبر قتلت خلالها الشرطة 13 مواطنا فلسطينيا) الى أن نحو 60% من اليهود الاسرائيليين يؤيدون نقل "كل عرب إسرائيل" الى مناطق خارج دولة إسرائيل (معاريف 6 تشرين أول 2000) وقد اشارت نفس النسبة تقريبا (57%) الى نفس الموقف بعد مرور ثلاثة أعوام على الإستطلاع الاول (هآرتس، 22 ايار 2003). مثل هذه النتائج كانت قد وردت في عشرات استطلاعات الرأي والأبحاث والتصريحات. فقد صرح، وزير المواصلات الاسرائيلي حينئذ، أفيغور لبيرمان في كانون أول من عام 2003: "ستتحول إسرائيل بعد 40 عاما الى دولة كل مواطنيها... لذلك فمشكلتنا الأولى هي عرب إسرائيل. أمامنا إمكانية التصرف على نحو ما جرى في البلقان، في يوغوسلافيا. العرب جميعا في جهة، واليهود في الجهة الأخرى. فصل تام بين الشعبين، بما في ذلك عرب إسرائيل... إنني لا ألغي إمكانية الترانسفير وأقول ذلك بشكل واضح وصريح" (يديعوت أحرונوت 26 كانون أول 2003). وتعلو في هذا السياق مصطلحات تجميلية خادعة للتهجير مثل "الترحيل الارادي" و"التبادل السكاني" او "تبادل مناطق" مع الدولة الفلسطينية المحتملة او "التشجيع على الهجرة" تصب كلها في خانة واحدة هي تقليص أعداد الفلسطينيين المتواجدين في إسرائيل.

إذن، فإن إسرائيل لا تمنع عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين (والتي تتحمل دورا رئيسا في نشوء مشكلتهم) فحسب، وإنما تعمل على إضافة أعداد جديدة من الفلسطينيين الى دائرة اللجوء، من داخل اسرائيل ومن الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويعود تهجير الفلسطينيين ومن ثم منع عودتهم الى الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل (وخلقه أساسا في العام 1948)، عبر توظيف الديمغرافيا لخدمته وهو ما يتفق عليه كل أطراف المجتمع الاسرائيلي اليهودي. غير أن الحدث الأبرز في السنوات الخمس الأخيرة يظل العملية الإسرائيلية واسعة النطاق لمأسسة الابارتهايد (الفصل العنصري) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عبر آليات ومنهجيات مدروسة، تشمل بناء جدار الفصل العنصري ("الجدار") وإقامة الحواجز العسكرية، وتوسيع المستوطنات، وشق الشوارع الالتفافية وتوسيعها، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتجريف الأراضي الزراعية.

نحو "دولة الكانتونات"

تعرضت الجغرافيا السياسية للضفة الغربية المحتلة خلال السنوات الخمس الماضية الى أكبر عملية تشويه مادي منذ احتلالها في العام 1967. فقد انطلقت اسرائيل بعد فشل مفاوضات الحل النهائي وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000 ومن خلال شعارها الشهير "لا يوجد شريك" الى فرض نظام فصل عنصري بشكل أحادي الجانب من شأنه موضعة الفلسطينيين في خانة المتلقي وليس المفاوض.

ويقوم مشروع اسرائيل على أرض واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 على الأساس نفسه، "أرض أكثر وعرب أقل". وذلك من خلال ضم أكبر مساحة ممكنة وما عليها من مستوطنات لاسرائيل وعزل الفلسطينيين في أضيق مساحة ممكنة، تكون بدورها محكومة بجملة من آليات السيطرة والفصل العنصري. ولا تعارض إسرائيل تسمية هذا الكيان بـ "الدولة"، التي ستقوم بموجب المنظور الاسرائيلي على أراضي قطاع غزة ونحو نصف مساحة الضفة الغربية المغلفة بجدار الفصل العنصري، والذي يقسمها الى كانتونات ومحميات صغيرة وكبيرة. على العموم، فإن هذا الطرح الجاري تطبيقه على أرض الواقع - وكثير الحديث عنه فلسطينيا - "سيتطلب" وقتا ليس بالقليل لتنفيذه. إذ ستعمل اسرائيل على تمديد اكبر قدر ممكن من الوقت من أجل الاستمرار في فرض "حقائق" جديدة على الأرض، كمقدمة لخطواتها اللاحقة، وهو ما يصرح به المسؤولون الاسرائيليون، الذين يرون في "الحدود المؤقتة" للدولة الفلسطينية مثلا محاولة جادة لقلب الصراع مع الفلسطينيين الى "نزاع حدودي".

وتعكس هذه الصورة تساؤلات جدية، كما أردنا، حول "رغبة" إسرائيل في الانفصال عن الفلسطينيين باتجاه حل الدولتين، الذي اسست عليه عملية أوسلو. ويساق هنا، أن فكرة جدار الفصل العنصري مثلا وهو المحاولة الأبرز والأشمل اسرائيليا من أجل اعادة تنظيم الضفة الغربية المحتلة وباتجاه محو الخط الأخضر نحو أساس مادي آخر، هي فكرة لها جذور طويلة في الواقع الاسرائيلي، وهي فكرة أطلقها "اليسار" وتم تبنيها من قبل "اليمين" لاحقا. وتؤسس المخططات الراهنة بناء على أفكار ومشاريع اسرائيلية وضعت من قبل ومن أبرزها خطة يغال ألون (حزب العمل) في العام 1967 وهي خطة وضعت بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، تقضي باحتفاظ اسرائيل بالسيطرة الدائمة على وادي الأردن، شريط من الأردن يمتد بمحاذاة البحر الميت، ورقعة عريضة حول القدس، وتقطع الضفة الغربية الى نصفين. أما ما تبقى فيتترك الى الاردن أو للفلسطينيين.

وقد ترجمت عملية مأسسة الابارتهايد خلال الخمس سنوات الواردة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من خلال إقامة مئات الحواجز العسكرية، والحواجز الإسمنتية والترابية وسد الطرق حول القرى والمدن الفلسطينية وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية "الشرعية" وغض الطرف عن بناء العشرات من "المستوطنات غير الشرعية" وشق وتوسيع الطرق الالتفافية التي يسلكها المستوطنون حصريا. ولكن العملية الأكثر أثرا ظلت عملية بناء جدار الفصل العنصري منذ حزيران 2002 على أراضي الضفة الغربية المحتلة والذي سيمنتد عند الانتهاء من بناءه على أكثر من 640 كم داخل أراضي الضفة الغربية. وسيجد كل سكان الضفة الغربية المحتلة أنفسهم في حالات مختلفة من العزل، إذ لا يقتصر "اطموح" الجدار بعزل نحو 1800000 نسمة من سكان الضفة الغربية في كانتونات كبيرة وصغيرة داخله، وانما عزل مئات الآلاف من الفلسطينيين (وهو الأخطر) بين الجدار وبين الخط الأخضر، او في كانتونات معزولة مغلفة بالجدار من كل الجهات. وهو ما يعلو مخاوف مبررة وجدية من احتمالات التهجير المباشر وغير المباشر.

وتشير التقديرات الى أن جدار الفصل العنصري سيعزل نحو 395 ألف فلسطيني خارج الكانتونات وفي جملتهم 225000 ألف في القدس الشرقية. وسيتمكن الجدار اسرائيل من ضم

فعلي لنحو 129 مستوطنة من مجموع 160 مستوطنة قائمة في الضفة الغربية المحتلة. ويقوم الجدار ضمن تعرجاته الجمة بخلق ثلاثة كانتونات رئيسية يتمركز أولها حول نابلس وجنين، وثانيها حول رام الله وسلفيت وثالثها حول بيت لحم والخليل. أما مرحلة بناء الجدار في وادي الأردن، وهي المرحلة الوحيدة غير المقررة بعد وتنتظر القرار بشأن مسارها، فستسكمل بناء حدود الكانتونات من الشرق، تاركة أريحا بمثابة كانتون رابع. أما القدس الشرقية ومحيطها فستظل خارج هذه الكانتونات.

ومن التحديات الجمة التي يفرزها الجدار، هو مصير هؤلاء الفلسطينيين القابعين بينه وبين الخط الأخضر (بمن فيهم الفلسطينيون في منطقة القدس). ففي أيلول من عام 2003، حذر مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، جون دوغارد، من أن الجدار "يخلق جيلا جديدا من اللاجئين والمهجرين"، باعتباره آلية للتهجير أيضا. ولا شك ان هؤلاء الفلسطينيين هم من أبرز ضحاياه المباشرين المعرضين الى التهجير. ففي تشرين أول 2003، صار الامر العسكري رقم 378 نافذ المفعول، معلنا اراضي الضفة الغربية كلها بين الجدار وحدود اسرائيل سنة 1967 منطقة مغلقة. واستنادا الى الجيش، "لا يحق لأي شخص أن يدخل... ولا أن يمكث هناك". أما الاستثناءات فتتعلق بالاسرائيليين المعروفين باعتبارهم مواطنين اسرائيليين ومقيمين في اسرائيل و "كل من يحق له الهجرة الى اسرائيل بموجب قانون العودة". أما الفلسطينيون فيتوجب عليهم أن يحصلوا على اذن للعيش في منازلهم وزراعة أراضيهم والذهاب الى مستشفياتهم ومدارسهم وحقولهم. أما الذين يمتلكون اراض داخل المنطقة المغلقة لكنهم يقيمون خارجها فيتوجب عليهم أن يحصلوا على اذن من أجل زراعة محاصيلهم ولكن لا ضمانات لمنحهم مثل هذا الاذن. أمام هذا الواقع، فإن مجمل التجمعات المحصورة والمعزولة مهددة بالتهجير الصامت والتدريجي بفعل الجدار. إن احتمال "محو" قرى فلسطينية كاملة عن الخريطة يظل واردا، خاصة في المناطق القابعة بين الجدار والخط الأخضر.

حل الدولتين

مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني على أساس التقسيم الاقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية المسوقة حاليا على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967 (أي، مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية)، تقوم "جنباً الى جنب" وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام 1948 (على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية). وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول ايجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338.

إلا أن ثمة ثغرات عدة تتخلل هذا التعريف الفضفاض، تسوق عموماً الى مطارح مختلفة ومتباينة حسب المصدر طالما بقيت "تفاصيل" التسوية الواردة غير مؤكدة أو ثابتة وأخرى متباينة. إسرائيلياً، ظل التلويح بحل الدولتين في الغالب مرهون بسبل الفصل، والهواجس الديمغرافية. بهذا المعنى، فإن الدوافع العملية التي ظلت تدفع اسرائيلياً باتجاه التأسيس لحل الدولتين، هو

الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل. الأهم من ذلك، أن حل الدولتين بقي عرضة لسياسات إسرائيل وممارساتها في فرض الأمر الواقع، على صعيد تضيق الهامش التفاوضي المتاح فلسطينياً، وتوسيع رقعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الجغرافية. فلسطينياً، ينطلق منظرو حل الدولتين من دافع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن مشروع تحرر وطني من الاحتلال والاستعمار للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

هنالك ثلاث حلقات مرتبطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، يتمحور الأول حول الطابع اليهودي لإسرائيل، والثاني حول حقوق اللاجئين والحل الدائم لقضيتهم المتمحورة أصلاً بالعودة إلى ديارهم الموجودة داخل إسرائيل وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والثالث حول مصير المواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل.

على الصعيد الدولي، يوفر حل الدولتين نظرة غير صائبة لأنه يخفي جانباً من الحقيقة على أرض الواقع. فالحديث عن إقامة "دولتين" يعطي صيغة قائمة على التوازن بين طرفين، في وقت أن أحد هاتين "الدولتين"، قائمة وبعنف منذ العام 1948، وهي تحتل منذ 1967 مجمل مساحة فلسطين التاريخية أو تسيطر عليها، وترفض الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة. على العموم، فقد ظل حل الدولتين كتنسوية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني دينامياً، شأنه شأن الحلول الأخرى. لقد ظلت المشاريع القائمة على التقسيم الإقليمي لفلسطين عرضة للتغيير والتبدل تبعاً وفق "تطور وتوسع" الوجود الصهيوني القسري على أراضي فلسطين، الذي لم يحدد لغاية اليوم حدوداً لكيانه، إسرائيل، متجاهلة في الكثير من الأحيان رغبات الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وفي سياق مشاريع تقسيم فلسطين إلى دولتين، تعتبر محطة العام 1947 الأبرز باقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني قرارها الشهير رقم 181 ("قرار التقسيم") والقاضي بإقامة دولتين عربية ويهودية على أرض فلسطين الانتدابية. ومن الجدير بالذكر، أنه في خضم المباحثات بشأن مصير فلسطين قبل صدور القرار، كانت الأمم المتحدة قد رفضت طلبات متكررة لبعض الأعضاء في جمعيتها العامة بتحويل القضية إلى مستشاري محكمة العدل الدولية القانونيين، للبت في مستقبل فلسطين القانوني تبعاً للقرار البريطاني في إنهاء حالة الانتداب، وأن تصدر السلطة القانونية للأمم المتحدة قراراتها وتوصياتها في هذا الصدد.

لقد منح "قرار التقسيم" اليهود نحو 56% من مساحة فلسطين التاريخية غالبيتها من الأراضي السهلية بالرغم من أن نسبة الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في تلك الفترة لم تتعد الـ 7% فقط وكان اليهود يشكلون نحو ثلث عدد السكان في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، فإن نصف عدد السكان في "الدولة اليهودية" المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين والذين كانوا يملكون نحو 90% من مساحة الأرض.¹ لم يأخذ قرار التقسيم بعين الاعتبار الرغبات الأساسية للغالبية المطلقة للسكان في فلسطين والخطر من أن تنفيذ خطة التقسيم قد يجر "نقل" قطاع واسع من السكان بصورة غير طوعية. وقد قاد قرار التقسيم عملياً إلى انطلاق المواجهات المسلحة بين الفلسطينيين والصهاينة والتي قادت في العام الذي تلاه (1948) ما عرف بنكبة فلسطين وتشتت الشعب الفلسطيني خارج دياره وانتهى مشروع الوطن المتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية المستقلة. وقامت إسرائيل على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية متعدياً المساحة المخصصة لها في قرار التقسيم، فيما ضمت الضفة الغربية إلى الأردن ووقع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية.

¹ لقد حوت الدولة اليهودية المقترحة نحو 498000 يهودي، و 497000 عربي فلسطيني منهم نحو 90000 بدوي. أما الدولة العربية المقترحة فحوت نحو 725000 عربي مقابل 10000 يهودي. مدينة القدس والتي كان من المفروض أن تخضع إلى حكم دولي، حوت 105000 فلسطيني ونحو 100000 يهودي. 30 مستوطنة فقط من أصل 305 مستوطنة يهودية تقع خارج المنطقة المسيطر عليها من قبل "الدولة اليهودية".

كان لاحتلال مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 كبير الأثر في تحولات بأمر الدولة المستقلة في العقل السياسي الفلسطيني، تلتها إعادة بلورة فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة (أنظر الى صفحة 13) مع فتح نقاش محدود لاحتمال عودة الأمم المتحدة لتأخذ تفويض سلفها عصابة الأمم على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. غير أن المسار التاريخي للإقرار الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كان قد انطلق في العام 1974 بإقرار المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية برنامج النقاط العشر الذي نص على اقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة" على أي جزء محرر من فلسطين في إشارة واضحة الى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وذلك باعتبارها سلطة مرحلية وخطوة تكتيكية في الطريق الى الهدف الاستراتيجي المتمثل في الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين.

تجدد الإشارة الى أن موقف منظمة التحرير بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومكانها (على كامل تراب فلسطين أو على جزء منه) ظل يكتنفه الغموض، حتى تشرين ثاني من عام 1988 مع صدور "إعلان الاستقلال الفلسطيني"، حيث نص البيان السياسي المرفق بوثيقة الاستقلال على أن الدولة ستقوم على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وطالب إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي. وكان من الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية بالتعجيل بإعلان الاستقلال جملة من العوامل انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول 1987 والاعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية في تموز 1988. وفي 14 كانون اول 1988 ومن خلال البيان الصحفي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات كان قد ربط الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن بقيام الدولة الفلسطينية.

جاءت المحطة التالية في هذا السياق، بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ايلول من عام 1993، على طريق حل الصراع على أساس التقسيم الاقليمي، وشمل اتفاق اوسلو إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة مرحلية لحين التوصل الى حل نهائي للصراع. وقد انهارت مفاوضات الحل النهائي كما هو معلوم بعد فشل مباحثات كامب ديفيد في تموز 2000 ومباحثات طابا في كانون ثاني من عام 2001.

حل الدولتين- مواطن القوة

كانت سيرورة حل الدولتين منذ عقد السبعينات مرورا بعقد الثمانينات المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة "على أي جزء محرر من تراب فلسطين" (كتكتيك لاستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كاستراتيجية مستقلة) قائمة أساسا على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط (بخلاف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين). لقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية واقعية المشروع كموطن قوة وكموطئ قدم أساسي لها في "الداخل الفلسطيني"، خصوصا بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان. وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع بث مناخ دولي داعم أيدته أطراف ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي تقضي بإمكانية التوصل الى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ثمة امر آخر متعلق يحرص منظرو الدولتين على إبرازه، وهو تحرر أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال الإسرائيلي في ظل حملة منهجية تقوم على أساس استمرار الاستيطان الإسرائيلي وخاصة في مدينة القدس. ساهمت بهذا التوجه الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في كانون أول من عام 1987 والتي لحقها فك الارتباط الأردني عن مناطق الضفة الغربية ومن ثم اعلان الاستقلال الفلسطيني في العام الذي تلاه.

حل الدولتين: مواطن الضعف والتحديات

لا بد من القول أولاً أن نقد حل الدولتين، وخصوصاً المساق ضمن صيغة أوسلو، تأتي من جهتين مختلفتين. تتمثل الأولى بنقد طرح حل الدولتين نفسه فيما تتمثل الثانية بنقد "طريقة التوصل" إلى حل الدولتين وليس نفسه بالضرورة وهما أمران مختلفان. إذ أن حلاً أقرب إلى صيغة القانون الدولي، ولا يعتمد بالمطلق على موازين القوى سيؤدي إلى نتائج عملية مختلفة بالضرورة.

ويبقى مواطن الضعف الأبرز فيما يتعلق بحل الدولتين قادم من حقيقة عدم قدرته على توحيد قضايا قطاعات الشعب الفلسطيني ومصيرهم ضمن حل وطني حقوقي واحد. وعادة ما يعجز طرح حل الدولتين عن توفير إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني وهما الفلسطينيون المواطنين داخل إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق قضيتهم ومصيرها بعام 1948 مباشرة وليس 1967. إن حل الدولتين في أحسن حاله قادر على حل مشكلة الفلسطينيين (من غير اللاجئين) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ستكون حتماً على حساب القضيتين اللاحقتين إذا ما سلمنا بطابع إسرائيل اليهودي.

لأن حال حل الدولتين في حال التسليم بيهودية إسرائيل سيديم التجزئية في الحل، واقفاً حجر عثرة أمام تحقيق تقرير المصير لجموع الشعب الفلسطيني. وإذا ما سقنا أوسلو مثلاً، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل لم تثبت بالمطلق بمصير الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل على اعتبار كونها "قضية داخلية إسرائيلية" في وقت تم تأجيل قضية اللاجئين إلى الحل النهائي للمفاوضات، وسط استمرار إسرائيل بالإعلان عن عدم سماحها للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. وإذا لم يكتف مثل هذا الطرح بالتنازل الصريح عن البت في مصير الفلسطينيين داخل إسرائيل مثلاً، فإنه يرفع درجة ليست بالقليلة من احتمالات "نقل سكاني" أو "مبادلة أراضي" ستطال مثل هؤلاء السكان، وتخضع أساساً لمنطق إسرائيل بتقليص أعداد الفلسطينيين من الدولة اليهودية إلى الدولة الفلسطينية.

من الضرورة بمكان، الإشارة إلى أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين كما أوردنا لا تصطدم مباشرة بالاعتراف بدولة إسرائيل، ولا بخصائصها السيادية، وإنما بطابعها اليهودي الذي يشكل عائقاً أمام العودة. وعليه، فإن حل الدولتين، بمعنى الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة سيادية (وليس كدولة يهودية) لا يتنافى بالضرورة مع حقوق اللاجئين. كما أن على إسرائيل، كدولة، تطبيق حقوق اللاجئين، وهو ما اشترطته الأمم المتحدة لقبولها عضواً، وأسندته القانون الدولي بشكل لا يقبل التأويل.

إلا أن الخطر الجلي في هذا السياق، أن يقود حل الدولتين إلى منطوق المقايضة، بمعنى مقايضة حقوق فلسطينية بأخرى. ويجري الحديث ويوحى المناخ العام إلى أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مرهونة بالتنازل عن حق العودة للاجئين والمهجريين الفلسطينيين. فقد صرح مثلاً موشيه يعلون، رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية في مقابلة أجرتها معه جريدة هآرتس الإسرائيلية مؤخراً أن إقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لن يوفر "الاستقرار" في الشرق الأوسط. "ستكون [الدولة الفلسطينية] دولة تتأمر على دولة إسرائيل. طالما لم يتم استيعاب حقنا في الوجود كدولة يهودية، وطالما ألح الفلسطينيون على حق العودة، فإن كل اتفاق كهذا سيكون مثل التأسيس لببيت تخفي فيه قنبلة. وفي مرحلة ما ستنفجر تلك القنبلة." (هآرتس 2 حزيران 2005). وغني عن الذكر ما أفرزه هذا المناخ من مبادرات مشتركة كوثيقة الهدف (سري نسبية- عامي أيلون)، ومن ثم وثيقة جنيف في هذا الاتجاه. عموماً، فإن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى اللحظة

الأخيرة من مفاوضات الحل النهائي يقوم على أساس تقديم طرح مسند الى القانون الدولي وقرار الجمعية العامة رقم 194 لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

على الأرض فإن حل الدولتين يواجه خطرا أكيدا من ممارسات إسرائيل نفسها، التي تحاول تحويله الى طرح غير ممكن. بهذا المعنى، فإن واقعية المشروع، وهو أحد مواطن قوته قد أخذت تتحصر وتتحول الى أمر في منتهى الصعوبة خلال السنوات الخمس الأخيرة، خصوصا مع غبراز إسرائيل لخيار "دولة الكانتونات".

حل الدولة الواحدة

تسوية للصراع تقوم على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي-الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية. ويحمل هذا الطرح عموما نموذجين مختلفين يقوم الأول على أساس فكرة الدولة الديمقراطية فيما يقوم الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية.²

ورغم عدم وجود تعاريف محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استتبقت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم (كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا). وقد يكون التعريف الأقرب الى الدولة ثنائية القومية بكونه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة الى الدعائم الأساسية التي تكوّن الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني. وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية. أما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر إليها على أنها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه.³

ويظل تعبير حل الدولة الواحدة (بنموذجها الديمقراطية وثنائية القومية) فضفاضاً أيضاً في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، إذ يختلف بين قلم وآخر، وبين جهة سياسية وأخرى. ومن الأمور التي تساق فلسطينياً تكمن في كيفية التعامل مع اليهود، كـ "شعب" وكـ "مشروع استيطاني".

وقد بزغت فكرة الدولة الواحدة مع فجر الصراع، عندما طالب الفلسطينيون باحترام رغباتهم وهم السكان الأصليين باقامة دولتهم المستقلة على كامل تراب فلسطين، مع احترام حقوق جميع مواطني الدولة. وكانت الدولة الديمقراطية الواحدة هو الحل الامثل فلسطينياً قبل نكبة فلسطين في العام 1948 وجزء من الاجماع الوطني الفلسطيني، فيما ظل الشعب الفلسطيني وقيادته وأحزابه يرفضون خطط ومشاريع تقسيم البلاد. وقد برزت بعض الاقلام الصهيونية التي دعت الى اقامة دولة واحدة لليهود والعرب الفلسطينيين في تلك الفترة.

مع نكبة فلسطين في العام 1948 اختقت لحين فكرة الدولة الواحدة نتيجة لانهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ونتيجة لعدم وجود مثل هذه الفكرة في الأجندة السياسية الأردنية والمصرية.

² من نافلة القول، أن حل الدولة الواحدة يحمل نماذج أخرى أكثر راديكالية مثل دولة واحدة حصرية لليهود أو للعرب الفلسطينيين. إسرائيلياً، هنالك مد فكري وسياسي قائم وشرعي ضمن المجتمع الإسرائيلي يقوم على أساس تهجير الفلسطينيين، بالكامل (راجع إسرائيل-فلسطين الوضع الراهن صفحة 6). إلا أن نقاشنا هنا، يتمحور حول نماذج من "العيش المشترك" لليهود والعرب ضمن حدود الدولة الواحدة. إضافة الى ذلك، فإن وجود شعبين على بقعة جغرافية واحدة لا يعني بالضرورة اقامة نظام ثنائي القومية او ديمقراطي.

³ ثمة فروقات جذرية بين الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية حول انطباقها على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. للمزيد من التفاصيل انظر الى "حق العودة"، العدد 13-14، تشرين اول 2005.

وطوال فترة الخمسينيات لا نجد أدبا فلسطينيا يثير الاهتمام في هذا المجال. ومن الممكن القول ان المشروع الوطني الفلسطيني، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ظل حتى عام 1974، ورسميا حتى 1988 يطمح الى خيار الدولة الواحدة كاستراتيجية.

غير ان النقلة النوعية في هذا السياق كانت قد تحققت في العام 1968 عندما طرحت حركة فتح ما وصفته بالهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين. وجاءت فكرة الدولة الديمقراطية بدون تفاصيل عن كيفية التوصل الى مثل هذا الهدف او ما اذا كانت هنالك أهداف مرحلية للهدف الاستراتيجي. وقد صادق المجلس الوطني الفلسطيني على هذه الفكرة في العام 1969، وغصت الأدبيات الفلسطينية في أوائل السبعينيات بطرح فكرة الدولة الديمقراطية على يد سياسيين ومفكرين وباحثين. ومنذ العام 1974 قادت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل على اي جزء محرر كخطوة تكتيكية باتجاه الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين. وكان لخطاب ياسر عرفات الشهير في الامم المتحدة في عام 1974 قائلا: "فلنعمل معا على تحقيق الحلم في ان اعود مع شعبي من منفاه لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه في ظل دولة واحدة ديمقراطية". كما إمتلأت بيانات المجلس الوطني الفلسطيني بالكثير من الأدبيات اكدت على ان الدولة الديمقراطية هي الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية. بيد أن فترة السبعينيات والثمانينيات قد سادها الكثير من الغموض حول الطرح الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، انتهى كما اسلفنا في تشرين ثاني من عام 1988 باعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

وقد ظلت فكرة الدولة الديمقراطية فلسطينيا، هدف عدد من الفصائل والحركات، كما استمر عدد من المفكرين والباحثين في الكتابة عنها بين الحين والآخر. الا أن علو طرح خيار دولة الكانتونات، والتراجع الشديد في انطباق حل الدولتين وبناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية منذ حزيران 2002، كان قد أعطى فكرة الدولة الواحدة روحا جديدة.

حل الدولة الواحدة: مواطن القوة

يتلائم حل الدولة الواحدة أكثر من حل الدولتين لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني على أساس الحقوق (أنظر الى حقوق اللاجئين في سياق حل الدولتين-الدولة الواحدة صفحة 2). يمكن هذا الطرح من ايجاد حل لتشتت الشعب الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة، بعيدا عن التجزئية في الحلول، وامكانية تطبيق حقه في تقرير مصيره على ارضه. على اعتبار ان هذا الطرح يتعامل مباشرة مع أصل الصراع وتبعاته المتمثلة في نكبة فلسطين في العام 1948. يوفر حل الدولة الواحدة استجابة واضحة لكل قطاعات الشعب الفلسطيني، وخاصة المواطنين الفلسطينيين في داخل اسرائيل، واللاجئين الفلسطينيين في الشتات. على طريق تقرير مصيرهم كشعب على كامل تراب فلسطين، وليس حصره على جزء منه. وهو ما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق ربط أجزاءه منذ العام 1948 على كامل وطنه فلسطين. في المقابل، فإن حل الدولة الواحدة، ورغم اصطدامه بالطابع اليهودي لاسرائيل إلا أنه يوفر صيغة لتطبيق حق اليهود الاسرائيليين في تقرير المصير أيضا.

يقدم منظرو حل الدولة الواحدة مسالة اخرى تتمثل في عدم انطباق حل الدولتين كتسوية للصراع الاسرائيلي الفلسطيني. كما ان ممارسات إسرائيل على ارض الواقع تدفع بغير قصد في اقامة دولة واحدة على ارض الواقع، بمعنى أنه حتى لو أن اسرائيل لم تقصده مباشرة، فإن امكانيات التقسيم الاقليمي قد أصبحت غير ممكنة. وقد دفع اختلال ميزان القوى لمصلحة اسرائيل، وانغلاق آفاق عملية السلام، دفع عدد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين الى اعتبار فكرة الدولة المستقلة مستحيلة التحقيق في المنظور القريب. ولا تمثل حلا عمليا للصراع

الفلسطيني الاسرائيلي. ويقول د. أسعد غانم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا وأحد المنظرين لحل الدولة ثنائية القومية: "مع الوعي الكامل بأن القيادة الفلسطينية وربما غالبية الفلسطينيين لازالوا يراهنون على حل الدولتين، فإن مؤيدي الدولة الواحدة، ثنائية القومية، يجب ان يصروا على عرض تصورهم كبديل فلسطيني لحل الدولتين في حال تعثر هذا الحل (وهذا امر محتوم) وان لا نترك الباب مفتوحا لان يكون حل شارون هو الحل البديل المقبول من قبل بعض الفلسطينيين منذرين بالبراغماتية و"المناخ الدولي" و"ميزان القوة" وما الى اخره من اعداء لقبول ما يعرضه علينا الآخرون بدون اي طرح استراتيجي بديل".

كما كثر الحديث مؤخرا عن "وجوب طرح" الدولة الواحدة كخطوة "تكتيكية" لتطبيق حل الدولتين. ويأتي هذا الطرح على ضوء انحسار الخيارات الفلسطينية على مسار حل الدولتين- دولة الكانتونات، وبالتالي فمن الضرورة بمكان اعلاء خيار الدولة الواحدة بغية توسيع البدائل الفلسطينية، ورفض خيار دولة الكانتونات، والخروج من المأزق الراهن. وقد تكون اللفتة الابرز في هذا السياق قيام رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع (أبو علاء) في كانون ثاني من عام 2004 بتهديد إسرائيل بأن الفلسطينيين سيطالبون بدولة واحدة ما لم تعط إسرائيل للشعب الفلسطيني حقوقه بدلا من المطالبة باقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (8 كانون ثاني 2004).

فيما يقول علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت: "لا اعتقد بإمكان تحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود سنة 1967 الا من خلال التلويح الفلسطيني الجدي بتبني خيار اقامة الدولة الواحدة. [...] قد يقول بعضنا ان هذا الخيار ليس واقعا ولا نملك القدرة على تطبيقه هذا إن كنا أصلا نريد تطبيقه، لأنه سيؤدي بنا، ان وافقت اسرائيل عليه، [أن نكون] مواطنين من درجة متدنية يمارس عليها الاضطهاد والعنصرية لأمد طويل، ان لم يكونا مزمنين. علينا التوضيح التام في هذه النقطة: لو كان الخيار بين الدولة المستقلة [على اراضي 1967] والدولة الواحدة [على كامل تراب فلسطين] لاخترت الاولى على الثانية. لكن، لأن الخيار المطروح هو بين القبول بـ "دولة الكانتونات" وبين التوجه نحو الدولة الواحدة لردع الخيار الكانتوني أختار الثانية"⁴

حل الدولة الواحدة: مواطن الضعف والتحديات

بموجب معارضي حل الدولة الواحدة، يكمن مواطن الضعف الابرز فيما يتعلق بحل الدولة الواحدة بكونه حلا بعيد المدى في وقت نتحدث فيه عن مناخ متحرك ومن خلال حقائق تفرضها اسرائيل باستمرار على الأرض في سياق مع الزمن، خصوصا وأن حل الدولة الواحدة يتطلب مواجهة مباشرة مع الطابع اليهودي لاسرائيل وهو ليس بالامر السهل المنال، وقد تتحقق في اطار موازين قوى مختلفة غير متوفرة اليوم. وخصوصا وان موازين القوى الأتية، الوطنية، الاقليمية والدولية لا تسمح بتطبيق مثل هذا الحل. فيما يقول البعض، أن فكرة عدم انطباق حل الدولتين اليوم، ليس دليلا "للعافية" باتجاه حل الدولة الواحدة وانما اذا كان المجتمع الاسرائيلي يرفض بغالبيته حل الدولتين فان حل الدولة الواحدة قد أصبح "مستحيلا".

ولا تلاقي الفكرة، كما أوردنا في السابق شريكا اسرائيلا قابلا للتفاوض على أساس هذه الفكرة على اعتبار انه يتصدى الى اسرائيل كدولة يهودية، وحتى أولئك الذين يتحدثون اسرائيليا عن الدولة الواحدة وهم قلة قليلة منحصرة في السلك الاكاديمي والاعلام، فإن فروقات جوهرية نابعة

⁴ أنظر الى علي الجرباوي "المآزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه". مجلة الدراسات الفلسطينية، 58، ربيع 2004. ص 85-90

من هذا الطرح خاصة في استمرار رفض فكرة تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واقتصارها على دولة المواطنين، وعلى مواطني الضفة الغربية في أحسن حال.

يناقش البعض أن طرح الدولة الواحدة، قد يجر عملية "شرعنة" غير مقصودة ومأسسة السيطرة في المدى البعيد. فالخوض مثلاً في رفع شعار عدم انطباق حل الدولتين، أو بالاحرى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضي الفلسطينية، وعدم القدرة على تفكيك مستوطنات الضفة الغربية المحتلة قد تعطي شرعية غير مقصودة لوجودها، كما انها قد تدفع باتجاه السلبية في المعركة النضالية التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لازالتها. وفي المدى البعيد، فإن وقائع اوجدها اسرائيل بحكم الامر الواقع، وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني وارضيه، كالمستوطنات، هي موضع نقاش، لديومتها، في الوقت الذي ظلت المستوطنات غير شرعية في نظر الثوابت الوطنية الفلسطينية.

واخيراً، فإن فكرة الدولة الواحدة لا تعني بالضرورة حل مشاكل الشعب الفلسطيني بشكل أوتوماتيكي، حتى لو كان على اساس المواطنة المتساوية. فإذا كنا نتحدث في الجانب النظري ان الحل قد يحل مشاكل الشعب الفلسطيني مجتمعاً، فإنه على الصعيد النظري أيضاً تقوم احتمالات عدم حلها اذا ما تدخلت موازين القوى والابتعاد عن القانون الدولي في الممارسة، وهي إحدى ثغرات أوسلو، كما أن حل الدولة الواحدة قد يديم السيطرة لمجموعة عرقية على اخرى.

خاتمة

شهد حل الدولتين خلال السنوات الخمس الأخيرة مأزقاً كبيراً بفعل استمرار إسرائيل بالعمل على تصفيته على ارض الواقع باتجاه فرضها لـ "دولة الكانتونات" بصورة أحادية الجانب ولفترة طويلة الأمد. وقد تبعته محاولات واجتهادات فلسطينية الى إعادة فتح النقاش الفلسطيني حول الخيارات المتاحة ومنها ابراز خيار حل الدولة الواحدة (رغم طرحه تاريخياً وتبنيه على يد جهات مختلفة) وذلك كرد فلسطيني على الممارسات الاسرائيلية وعدم انطباق حل الدولتين.

وفي الوقت الذي يرفض الشعب الفلسطيني القبول بـ "خيار دولة الكانتونات" وما تفرزه من تداعيات وممارسات كبناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات والشوارع الالتفافية والحوجز العسكرية، فإن أمر مواجهته هو ضرورة واجبة لا تحتمل الانتظار (بغض النظر عن حجم التأييد لخيار الدولتين أو الدولة الواحدة). كما يجب ألا يدفع الانطباع السائد بعدم انطباق حل الدولتين كتسوية لانتهاء الصراع وبين مؤيدي حل الدولة الواحدة يجب ألا تدفع الى السلبية وشرعنة الاحتلال واسقاطاته باي شكل من الأشكال. إن قضية تحرر ابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال والاستيطان مهمة وتستدعي بذل الجهود القصوى، على ان تظل مسألة مقايضة الدولة المستقلة على هذه الاراضي كتجلي للتحرر من الاحتلال والاستعمار بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين داخل اسرائيل مرفوضة.

من هنا، فإن حل الدولتين من خلال الاعتراف باسرائيل كدولة سيادية (وليس كدولة يهودية) لا يعني بالضرورة التخلي عن حقوق اللاجئين والمهجرين أو المواطنين الفلسطينيين في الداخل. فالعودة تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل في الحفاظ على "أغلبية يهودية مسيطرة" وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها. إن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديداً، هما مسألتان منفصلتان. وقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديداً. كما ان القانون الدولي، والامم المتحدة تدعو إسرائيل (بالاسم والصفة) في وجوب اقرار عودة اللاجئين والمهجرين.

مع ذلك، فعلى ارض الواقع فإن حل الدولة الواحدة يتناغم أكثر على أرض الواقع مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين في داخل اسرائيل وذلك لما تحمله من أفق عظيمة لحل مشكلات الشعب الفلسطيني وقطاعاته، مستجيبا الى حقوقه المسندة الى القانون الدولي في العودة الى دياره ونبذ التمييز العنصري عنه وامكانية تطبيق تقرير مصيره كمجموع. إنه الحل الوحيد القادر على "إعادة توحيد" الشعب الفلسطيني من جديد ضمن هوية وطنية واحدة على ارضه التاريخية فلسطين. في وقت ان حل الدولتين، في حال طبق بالشكل المراد فلسطينيا، فإنه لن يستجيب بالكاد الا الى احتياجات وحقوق اقل من ربع الشعب الفلسطيني على نحو خمس مساحة فلسطين التاريخية، ويديم ازمة القطاعات الباقية نحو مصير يبدو مجهولا.

وفي قضية أقل وضوحا، لا يمكننا التكهن كم سيكون مجديا طرح فكرة الدولة الواحدة كبديل لدولة الكانتونات من أجل التوصل الى حل الدولتين، بمعنى طرحه كخيار تكتيكي. إن على الشعب الفلسطيني أن يحدد اولوياته ليس من زاوية ردة الفعل العفوية بل من خلال دراسة آفاق الحل العملية. على العموم، فإن إعادة فتح النقاش حول حل الدولة الواحدة وحل الدولتين يظل واجبا.

بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، فإن الشعب الفلسطيني يجب أن يظل متسلحا بحقوقه غير القابلة للتصرف المؤكدة ضمن ميثاق القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة. إن الحل المسند الى القانون هو موطن قوة يجب ألا تغيب عن انظار الفلسطيني قيادة وشعبا نحو الانجرار الى الاعتماد على موازين القوى. لأن الاعتماد على الأخيرة حتى في حال حل الدولة الواحدة فلن يؤسس إلا لإدارة الازمة وليس حلها.

لمزيد من التفاصيل والآراء حول هذا الموضوع راجع، جريدة "حق العودة"، عدد 13-14، تشرين ثاني 2005. الجريدة مؤرشفة على العنوان التالي:

<http://www.badil.org/Arabic-Web/haq-alawda/haq-alawda.htm>